تجارة النفط في مناقشات مجلس النواب العراقي (1952 – 1958)

م .م . محمد شكر حمودي
المديرية العامة لتربية محافظة بغداد الكرخ/3
وزارة التربية

الكلمات المفتاحية: التجارة ، النفط ، مجلس النواب العراقي

الملخص:

تناول البحث قضية مهمة وحيوية في حياة الشعب العراقي ماضيا وحاضرا الا وهي قضية تجارة النفط، وموقف مجلس النواب العراقي من منح الامتيازات الى الشركات النفطية الاجنبية والظروف التي منحت فيها والدعوة الى تعديل الامتيازات لغرض زيادة الفائدة التي تعود على العراق من نفطه وخاصة بعد المتغيرات التي حدثت في العالم واتساع السوق النفطية وارتفاع اسعاره ، مما دفع الدول النفطية الى تعديل الامتيازات الممنوحة باتفاقيات جديدة تسمى مناصفة الارباح،وهذه تعد نقله نوعية في مصلحة الشعوب النفطية. لذا كانت المطالبات المستمرة من قبل نواب الشعب العراقي المنتخبين في مجلس النواب بتعديل هذه الامتيازات أسوة بالدول المنتجة الاخرى لغرض استغلال المبالغ الكبيرة التي ستعود على الحكومة في المساهمة في رفع المستوى المعاشي للفرد العراقي وزيادة الدخل القومي ، لهذا كان لتعديل الامتيازات النفطية والمطالبة بذلك حيز كبير في مناقشات مجلس النواب العراقي وفي مختلف المناسبات كوسيلة للضغط على الحكومة للاسراع في مفاوضاتها مع الشركات النفطية لتعديل الامتيازات واقرار اتفاقية جديدة تحقق المنفعة للشعب وتوفر الامكانيات المادية للدولة للمساهمة في عملية البناء والاعمار وخاصة بسبب الحاجة الماسة الى البنى التحتية والخدمية الضرورية لرفع مستوى معيشة الشعب العراقي .

المقدمة:

تع[الدراسات المتعلقة بالتجارة بشكل عام معقدة نسبياً ، وذلك بسبب تداخل الجانب التجاري في حياة اي مجتمع مع جوانبه السياسية والاجتماعية، مما يخلق حالة من التفاعل والتأثير المتبادل بين الطرفين، اذ لا توجد تجارة مزدهرة او اقتصاد متطور بدون نظام سياسي واجتماعي مستقر ولا نظام سياسي واجتماعي مستقر في ظل انهيار التجارة والاقتصاد ، ومن اجل ذلك يجب ان نقف على جودة ذلك الترابط والتفاعل في الدراسة. للتجارة والتطور

الحضاري الناتج عن ذلك عن طريق اتباع تشريعاتها الاولى من خلال المؤسسة الرسمية في اي نظام والتحدث هنا عن مجلس النواب وأثره في خلق تجارة خارجية مستقرة ومزدهرة من خلال سلسلة من التشريعات التي تفيد في نهاية المطاف الاقتصاد المزدهر التنمية في أي بلد .

تكمن اهمية الدراسة في كونها تتناول قضية مهمة ذات تأثير اقتصادي وسياسي واجتماعي تمثله تجارة النفط العراقي . انعكست تلك التجارة وخصائصها الاساسية على واقع الاوضاع السائدة في العراق واثرت بشكل واضح على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث شكلت مورداً مالياً يمكن للدولة استثماره بالشكل الامثل وفق لائحة التخطيط الاقتصادي المسبق . احتلت تجارة النفط دوراً مهماً في الاقتصاد العراقي، حيث كان لها دور مهم في عدد من المجالات المهمة من خلال تأثيرها على عملية التنمية الاقتصادية ، من خلال توفر العملات الاجنبية اللازمة لتمويل استيراد السلع الانتاجية، بالإضافة الى دور كبير في تحديد حجم الانتاج والدخل الاستهلاكي وتكوين رأس المال وتوزيع نمط الاستثمار، بالإضافة الى اعتباره الشريان الحيوي الذي يربط الاقتصاد العراقي باقتصاديات الدول الاخرى، ومن هنا جاءت اهمية دراسة تجارة النفط في مناقشات مجلس النواب العراقي 1952 – 1958 . حيث ساهم مجلس النواب في وضع التشريعات اللازمة لاستدامة تجارة النفط وتطويرها .

أدت المفاوضات بين الحكومة والشركات النفطية في بغداد بتاريخ 3 شباط 1952 للتوصيل الى اتفاقية جديدة أخذت مبدأ مناصفة أرباح الشركات [1]، وهو ما اكسب الحكومة العراقية هذه الجولة ضد الشركات الاجنبية [2].

وأوضح نواب حزب الاستقلال عندما تم عرض الاتفاقية الجديدة من قبل الحكومة على مجلس النواب لغرض استحصال المصادقة عليها ، ان تلك الاتفاقية حملت اجحافاً كبيراً بحقوق العراق وبالشكل الذي لا يحقق المصالح المرجوة للبلاد آنذاك ، كما انهم وجدوا انه من غير الضروري تحميل المجلس مسؤولية حصول المصادقة على ذلك ، اقدموا على تقديم استقالتهم احتجاجاً على توقيع الاتفاقية[3]

من جانبه طالب رئيس مجلس النواب محمد فاضل الجمالي [4] بمناقشة اتفاقية النفط وبطريقة مستعجلة بناءً على طلب رئيس الوزراء نوري سعيد [5][6] وفعلاً تمت مناقشة سطحية لم تأخذ وقتا طويلا، وجرى التصويت فحصلت على أكثرية أصوات النواب، اما المخالفون فكانوا [7] نواب اثنان منهم من البصرة هما سلمان الابراهيم[8] وعبد الهادي البحاري [9] كونهم في حزب الأمة الاشتراكي الذي رفض الاتفاقية ايضاً

ان المصادقة على الاتفاقية، أحدث عاصفة قوية من قبل المعارضة الشعبية والحزبية تمثلت بخروج المظاهرات والبيانات، معلنة استنكارها وتم رفضها من قبل معظم الاحزاب السياسية العراقية آنذاك [10]

ارتفعت أسعار النفط بعد الحرب العالمية الثانية[11] في الاسواق العالمية ولهذا اضطرت الحكومة العراقية على الرغم من المشاكل الاقتصادية التي مرت بها ان تهتم بإعادة النظر في الامتيازات الممنوحة لشركات النفط ولاسيما ان تلك الشركات الاجنبية قامت باحتكار صناعة النفط في العراق وفي جميع مراحلها [12]

وانتقد نائب المنتفك عبدالكريم الازري [13] تلك الاتفاقية قائلاً : هذه الاتفاقية تقوم على اساس المناصفة بالأرباح وهو امر غير عادل لأنها لا تساوي اكثر من (40%) ضريبة ارباح صافية زائدا (10 %) كلفة ايجار ... وان نسبة (40 %) هي نسبة واطئة جدا اذا ما قورنت بضرائب الدخل المتقاربة في البلدان الاخرى [14]

وأبدى النائب الازري شكوكه في حصول العراق على نسبة (50%) من الربح الصافي كون هناك كثير من اسس الكلفة غير معروفة مثل كلفة أنابيب النفط العراقية التي امتدت الى طرابلس موضحا انه كان على الحكومة العراقية ان تتفق مع شركات النفط على الكلفة الحقيقية ، والسعر الحقيقي للنفط بنتيجة حساب دقيقة سنوياً ، ولذا فقد اقترح : " اما ان تذكر الكلفة والسعر مقدما وهو امر غير صحيح ، لأن هناك مجالا في الاتفاقية لزيادة السعر والكلفة ، ومن الارجح كنوع من الاحتراز تعيين الاسس التي تبنى عليها كيفية احتساب الكلفة ، كما تعين الاسس التي تبنى عليها كيفية تقدير الاسعار " [15]

وعندما ناقش مجلس النواب قانون مصافي النفط الحكومية اشار نائب المنتفك موحان الخير الله [16] هذه اللائحة في غاية الاهمية ، ويقتضي من اعضاء مجلس ادارة مصالح النفط ان يكونوا اختصاصيين للغرض نفسه ، وان أسلوب الحكومة في تعيين أعضاء من بين الموظفين الحكوميين الاخرين امر غير صحيح ، بل يجب ان ياتي باعضاء للمجلس متفرغين لهذا العمل وغير مرتبطين بعمل اخر كي يتفرغوا لعملهم ويبدعوا فيه [17]

اما نائب المنتفك عبدالكريم الازري فقد أيد الموضوع قائلاً : ان الادنى الوارد في الاتفاقية أي (30) طن هو تقدم كبير بالنسبة للسابق ، وقد اضطرت اليه الشركة نظرا الى توقف النفط في ايران [18]

وفي 3 شباط 1952 صدقت الاتفاقية المعقودة بين الحكومة العراقية وشركات نفط العراق المحدودة ونفط الموصل المحدودة ونفط البصرة المحدودة بموافقة مجلسي الاعيان والنواب ووضع قانون رقم (4) لسنة 1952[19] واستمرت مفاوضات طويلة بين الشركة العامة في العراق وبين ممثلي الحكومة وممثلي شركات النفط ، وتوصلوا من خلال المباحثات الى عقد اتفاقية جديدة تم المصادقة عليها في 17 شباط 1952[20] ووافق عليها اغلبية نواب المجلس [21]

واشار نائب العمارة أحمد حافظ [22] الى اهمية هذه الاتفاقية واستشهد بقول احد ساسة ايران لمصادقة العراق على هذه الاتفاقية قائلاً : ان العراق ربح العقل والنفط ونحن فقدنا العقل والنفط [23] وهو ما يوضح ان العراق نجح في انتزاع بعض حقوقه من الشركات الاجنبية عن طريق المفاوضات دون خسائر ، الا ان ايران وبسبب ثورة مصدق وموضوع تأميم النفط قد خسرت النفط والاستقلال معاً .

وفي الوقت ذاته قام عبدالحميد الهلالي [24] نائب البصرة بتوجيه سؤال حساس وخطير بخصوص النفط عندما اشار الى : ان الشركات النفطية الاجنبية قد باعت (اسرائيل) كمية من النفط العراقي تقدر باكثر من (75) مليون دينار خلال السنتين الاخيرتين 1952-1953 فهل الحكومة على علم بذلك ، وماهي التدابير التي اتخذتها بهذا الشان [25]

اما نائب الدليم محمد مشحن الحردان [26] فقد انتقد الحكومة داعيا مجلس النواب لعدم المصادقة على اتفاقية النفط قائلاً : ان جميع المساوئ التي اشتكى منها العراق في غمط حقوقه باتفاقيات النفط نتجت عن اهدار حقوق العراقيين وعدم حمل الشركات على تنفيذها بصورة سليمة وحسنة

من العجب ان تستمر الحكومة على السير في نفس الطريق ..... ومع الاسف الشديد نجدها قد مضت سنتان على تنفيذ الاتفاقية ولم تقدم الحكومة العراقية اي شيء بخصوصها"[27].

كما وناقش المجلس المرسوم رقم (5) لسنة 1953[28] والمتعلق بتصدير النفط اذ وضع نائب الموصل توفيق السمعاني [29] انه وبالنظر لتوقف تصدير النفط من عبادان بواسطة ناقلات النفط فانه اثر سلباً على ايرادات مديرية الموانئ داعيا الى اتخاذ التدابير لتصدير النفط الى الخارج وبكميات كبيرة[30].

ورداً على تعليق النائب توفيق السمعاني أجاب وزير المالية عبدالكريم الازري قائلاً : ان ميزانية الميناء وحفر سد الفاو عندما توقف نفط عبادان قلصت الميزانية الثانية حتى تناسبت مع الايراد المتوقع "[31].

اما نائب كربلاء محمد جواد الخطيب [32] فقد وجه سؤالاً الى رئيس الوزراء حول مانشرته الصحف المحلية عن المفاوضات الدائرة بين الحكومة وشركات النفط بخصوص اتفاقية النفط بشأن زيادة حصة العراق منه متسائلاً : ماهي الاسس التي دارت عليها هذه المفاوضات والنتائج التي توصلوا اليها [33] وتم احاله السؤال الى رئيس الوزراء الا انه لم يحصل على اجابة منه .

وفي 16 كانون الثاني عام 1957 تمت الموافقة على لائحة قانون ذيل قانون مصلحة مصافي النفط الحكومية رقم (4) لسنة 1957 [34] ثم عرضت وقبلت بشكلها النهائي [35]

وجه على كمال [36] نائب السليمانية سؤالا الى وزير الاقتصاد نديم الباحة جي حول ايقاف ضخ النفط الى سوريا وطالب الحكومة بان : تسعى لاعادة فتح الضخ وان لم تحل الحكومة الموضوع يتم رفع شكوى الى مجلس الامن والحصول على قرارات حول اعادة ضخ النفط [37] واجاب وزير الاقتصاد قائلاً : لقد شرعت شركة النفط باعادة الضخ وباشرت بنصب مضخات وقتية لاصلاح المضخات المخربة وسوف يعود الضخ من جديد على حالته الاولى [38]

وفي الجلسة المعقودة بتاريخ 2 كانون الثاني 1958 وجه نائب بغداد توفيق المختار [39] سؤالا الى رئيس الوزراء بخصوص تصريح وزير الاقتصاد محمد مشحن الحردان اثناء مناقشة المجلس في لائحة قانون تصديق الاتفاقية المعقودة بين الحكومة العراقية وشركات النفط قائلاً : اننا وقعنا على طلب تاميم النفط لمصلحة العراق وسنبقى مؤمنين بان الحل الوحيد للاستيلاء على ثروات البلد النفطية هو التأميم وسنطالب بذلك الى ان يتحقق [40] ، وتسائل النائب عن موقف الحكومة من هذه الزيادة وهل ستجري مفاوضة الشركات بزيادة عوائد النفط [41]

وأشار نائب البصرة حسن عبدالرحمن [42] الى موضوع علاقة الحكومة العراقية مع الشركات النفطية أثناء مناقشة الميزانية عام 1958 ، مبيناً امور سياسية فيما يخص شركات النفط ، وطالب الحكومة أن تأخذ بها وهي ،ان الحسابات التي تقدمت بها الشركات النفطية حسابات معقدة، ولايمكن فهما صحيحاً مما يولد الخلاف بين الشركات الحكومية ، ثانياً: مسالة الكيل والوزن وكيفية ضبطها وأوضح من خلال كلامه بعدم وجود مقاييس حكومية، يمكن ان تتعامل بها الحكومة في موضوع ضبط الكمية المصدرة ووصف الحال قائلاً: اننا تحت رحمة الشركات كما واثنى النائب بجهود وزير المالية ناسم الباجة جي وموقفه الذي وصفة بانه " موقف شريف وغيور" عندما صرح قائلاً : انبوب النفط العراقي لا يمر من البلاد العربية" [43].

أما احمد النقيب[44] نائب البصرة فقد كانت له مساهمة أيضاً في مناقشة موضوع النفط ، أثناء مناقشة ميزانية عام 1958 ، اذ أشار الى مطالبة الحكومة بالاستفادة من الانابيب النفطية المار

الى حيفا ،. وربط نفط كركوك بنفط البصرة [45] ، مشيراً في حديثه عن رأي الملك فيصل الاول [46] الذي طرحه انذاك في مفاوضات عام 1930 وهو : 0 ان تمد انابيب النفط الى الخليج العربي لضمان وامن الانبوب النفطي) مبيناً ان الشركة رفضت ذلك ، واصرت على ان الانبوب يجب ان يمر عبر سوريا الى البحر الابيض المتوسط ليتم التحكم به عن طريقها ودون استفادة الدول العربية الاخرى [47]

اتضح مما تقدم ان رأي النائب ، كان مصيباً وفي صالح البلاد وبالتالي لا تتعرض البلاد الى اية عوامل ومؤثرات خارجية ، لان ذلك الانبوب داخل الاراضي العربية، ويحقق المقترح ايضاً ضمان تدفق النفط العراقي الى الاسواق العالمية وبدون مؤثرات خارجية ، مع العلم ان المقترح هذا اصبح حقيقة واقعة في مجال النفط الان .

وشارك بالحديث نائب البصرة احمد العامر [48] عن موضوع النفط وكان هو اخر متحدث من ضمن نواب البصرة في هذا المجال اذ اشار الى ان الاتفاقية مع الشركات النفطية ، موضوع مهم وخطير ومطالبا الحكومة بضرورة تطبيق نصوص الاتفاقية بشكل صحيح فضلا عن ضرورة استخدام العمال العراقيين في الشركة سواء في الانتاج او التصدير ، منطلقا من ان للعراق الحق في نصف الارباح داعياً وزير الاقتصاد الى ضرورة اشراف الوزارة على الشركات ، اشرافا مباشرا [49]

ومن جانبه بين وزير الاقتصاد محمد مشحن الحردان ان الخلاف بين الحكومة العراقية وشركات النفط لم يكن حديثاً ، بل انه بدأ بعد فترة قصيرة من تنفيذ اتفاقيات النفط وقد انصب على الانتاج والكلفة والاسعار السائدة وكيفية احتسابها ومن جملة هذه المشاكل الفرق الذي دفعته الشركة للحكومة عن اسعار مبيعاتها وقد تم الاتفاق على ان تدفع الشركة (7) ملايين دينار وان الاتفاقية لو نفذت بصورة سليمة من قبل الشركات منذ البدء لما ظهرت تلك المشاكل [50]

ونلاحظ ان الحكومة العراقية بقيت معتمدة على ايرادات النفط لكي ترتقي بالتجارة الخارجية وكما مبين في الجدول ادناه :

السنة	صادرات النفط	استيرادات شركات النفط
1952	79,601	14,424
1953	120,069	13,189
1954	155,959	5,780
1955	168,126	6,272

1956	156,639	7,390
1957	113,155	10,370
1958	185,536	9,980

جدول (6) : تجارة القطاع النفطي للسنوات 1952 – 1958 مقدرة بالدنانير[51]

الخاتمة:

1. اهتم مجلس النواب العراقي بمناقشة قضايا النفط ؛ لكونه موردا حيويا مهما في رفد الميزانية العراقية بالعملة الصعبة وله الدور الكبير في تنشيط التجارة الخارجية ، وتبين جدية اعضاء المجلس في معظم الجلسات للتقليل من همينة الشركات الاجنبية الاحتكارية وانتزاع حقوق العراق منها والعمل على تطوير هذا القطاع بالشكل الامثل انذاك .
2. اولى نواب المجلس اهتماما خاصا بقضايا الثروة الوطنية وفي مقدمتها النفط؛ لكونها مثلت المرتكز الأساس للاقتصاد العراقي فضلاً من عدم التنازل عن حقوق الشعب لصالح الشركات الاحتكارية الاجنبية لأجل تحقيق مستوى معاشي افضل للشعب العراقي الذي عانى من الفقر والعوز انذاك .
3. كما اسهم المفاوض العراقي في تعزيز الموقف من خلال مفاوضاته مع الشركات النفطية العاملة في العراق مما جعلها ترضخ لقبول شروط الحكومة العراقية ، ولاسيما بعد الدعم الواضح من قبل ممثلي الشعب العراقي النيابي ومحاسبة الحكومة ومراقبة المفاوضات مع الشركات الاحتكار والوقوف على مصالح الشعب العراقي وعدم التهاون فيها ، فضلاً عن الظروف الدولية القائمة في ذلك الوقت ، كقيام حكومة مصدق في ايران بقرار تأميم النفط الايراني وكذلك قيام الحكومة السعودية بعقدها اتفاقية مع شركة ارامكو نصت على مناصفة الارباح ، ونلاحظ ان الحكومة العراقية بقيت معتمدة على ايرادات النفط لكي ترتقي بالتجارة الخارجية .

الهوامش:

1- مبدأ مناصفة الارباح : هو مبدأ كان يهدف الى اغراض سياسية وعسكرية تعلق عليها الولايات المتحدة الامريكية اهمية كبيرة اذ رات ان الاستقرار في المنطقة يتوقف على وجود القناعة والرضى لدى شعوبها بحصولها على حصة عادلة من موارد نفطها تساعد على تحسين احوالها الاقتصادية ، ولعل شركات النفط في العراق ادركت هذه الاغراض فحدث حذو شركة ارامكو يعرضها هذا المبدأ على العراق . للمزيد ينظر : مجله غرفة تجارة بغداد ، ج1 و 2 ، كانون الثاني وشباط 1952 ، ص72 .

2- قدم 20 نائباً في المجلس مذكرة طالبوا فيها بتأميم النفط في العراق على قرار تأميم النفط الايراني . للمزيد ينظر : عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج8 ،دار الحياة ، لبنان ، 1974 ، ص265 .

3- النواب الذين قدموا الاستقالة هم : محمد صديق شنشل ، قاسم المفتي ، محمد مهدي كبه ، اسماعيل الغانم ، فائق السامرائي . للمزيد ينظر : م . م . ن الدورة الانتخابية الثانية عشرة الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951 ، الجلسة (8) ، 10 شباط 1952 ، ص108 .

4- محمد فاضل الجمالي : ولد في الكاظمية عام 1903 ، واكمل دراسته في مدينته ، وفي عام 1922 اوفد للدراسة في الجامعة الامريكية بيروت ، ثم اكمل دراسته العالية في جامعة كولومبية بمدينة نيويورك عام 1929 ، عين وزيرا للخارجية في اول حزيران 1946 ، واستمر في الوزارات المتعاقبة في 1946 و 1947 و 1948 ، وقد انتخب نائباً عن لواء الديوانية في اذار 1947 ، واختبر عضوا بالمجمع العلمي العراقي في كانون الاول 1947 ، واستقال من منصبة في 17 ايلول 1949 ، ثم عين في التاريخ نفسه وزيرا مفوضا ومندوبا دائما للعراق في هيئة الامم المتحدة حتى ايار 1950 اذ انتخب نائباً عن الديوانية ، ثم عاد الى بغداد وتوفي عام 1888 في بغداد ، للمزيد ينظر : رحيم كاظم محمد الهاشمي ، محمد فاضل الجمالي دوره السياسي ونهجه التربوي حتى عام 1958، مراجعه : كمال مظهر احمد ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، لبنان 2012، مير بصري ، اعلام السياسية في العراق الحديث ، ج2، دار المحكمة ، لندن 2005 ، ص7-15.

5- نوري السعيد : ولد عام 1888 في بغداد، رئيس الوزراء لأربعة عشر مرة ، اكمل دراسته العالية في مدرسة اسطنبول الحربية ليتخرج منها برتبة ملازم ثان عام 1906 ، اشترك في الثورة العربية الكبرى ، ادى دوراً مهما في الحياة السياسية من قبل قيام الجمهورية ، قتل 1958 فيما كان يحاول الهرب من مطاردة الثوار. للمزيد ينظر : عبدالرزاق احمد النصيري ، نوري السعيد ودوره في السياسية العراقية حتى عام 1932 ،شركة التايمس ،بغداد ، 1987 ; سعاد رؤوف شير محمد ، نوي السعيد ودوره السياسية العراقية 1932-1945 مكتبة اليقظة العربية ،بغداد 1988: مكي عزيز نوري السعيد ، مطبعة الاسواق ، بغداد ،1957

6- م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنه 1951 ، الجلسة (10)، 14 شباط 1952 ، ص123.

7- سلمان الابراهيم : ينتمي الى عائلة ال ابراهيم وهي من العوائل العربية المعروفة التي سكنت البصرة واصبحوا من شيوخ الزبير، عمل في تجارة المواد الاحتياطية للسيارات والاطارات ، انتخب نائب البصرة في مجلس النواب للدورة الانتخابية الثانية عشر عام 1948. عبداللطيف الشواف عبدالكريم قاسم وعراقيون اخرون ذكريات وانطباعات ، دار الوراق للنشر ، بيروت ،1004، ص169.

8- عبدالهادي البحاري : ولد عام 1910 في البصرة وتخرج في كلية الحقوق العراقية ثم مارس المحاماة وانتخب نائباً عن البصرة لدورات عدة اصدر العديد من الصحف منها جريدة النبأ التي صدرت في عقد الاربعينات وهو من اعضاء الحزب الوطني الديمقراطي واستمر في الحزب حتى عام 1948 ، ثم انضم عام 1951 الى حزب الأمة الاشتراكي . للمزيد ينظر : مير بصري ، اعلام السياسية في العراق الحديث ، المصدر السابق ، ص401.

9- م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951،الجلسة (10)، 14 شباط 1952 ،ص136

10- الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال والامة الاشتراكي والجبهة الشعبية . للمزيد ينظر : جعفر عباس حميدي ،التطورات السياسية في العراق 1941 – 1953 ، مطبعة النعمان ، النجف 1976، ص 682 ، جعفر عباس حميدي ، الدعوة الى تاميم النفط واتفاقية عام 1952 ،مجله الموقف ، العدد (3) بغداد ، 1974 ، ص28-30 .

11- ارتفعت اسعار النفط ووصل ثمن الصفيحة الواحدة منه الى ثلاثمائة وخمسين فلسا والمطالبة بخفض سعره ليتمكن عامة الشعب (الفقراء) من الحصول على حاجتهم من النفط بأسعار تتناسب وامكانياتهم المالية فضلا عن واجبها في بلد لدية من المشاريع النفطية الغزيرة التي يستطيع ان يعيش بها أفضل معيشة . للمزيد ينظر : جريدة لواء الاستقلال ، (بغداد) العدد (75) 23 كانون الاول 1946 .

12- حكمت سامي سليمان، النفط في العراق – دراسة اقتصادية سياسية ، دار الحرية ، بغداد 1979 ، ص172 .

13- عبدالكريم الازري : ولد عام 1909 في مدينة الكاظمية ، ودرس في بغداد ثم ارسل في البعثة الى الجامعة الامريكية في بيروت وبعدها سافر الى لندن لاكمال دراسته في علوم الاقتصاد وشغل مناصب عدة اهمها عام 1930 سكرتير ، وفي عام 1939 اصبح مديرا للتجارة واستمر بين عام 1943 و 1946 وانتخب نائبا عن لواء العمارة واخيرا نائبا عن المجلس الاقتصادي الوطني عام 1949 . للمزيد ينظر : شريف خشن الشويلي ، عبدالكريم لازري حياته ودوره الاداري والسياسي في العراق حتى عام 1946 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاداب ، جامعة بغداد ، 2011 .

14- م . م . ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951 ، الجلسة (10) ، 14 شباط 1952 ص121

15- المصدر نفسه

16- موحان الخير الله : ولد عام 1900 بمنطقة العبد في الغراف ، تلقى تعليمة الاول على ايدي اساتذه متخصصين وشارك في ثورة العشرين وكانت منطقته اخر منطقة استسلمت للاحتلال البريطاني للعراق عام 1917 ، مثل لواء المنتفك للعديد من الدورات كان اخرها عام 1945 ، توفي عام 1956 . للمزيد ينظر : فاطمة فالح جاسم ، دور نواب لواء المنتفق في مجلس النواب العراقي 1925 – 1945 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاداب ،جامعة ذي قار ، 2009 ، ص51 ، مير بصري ، اعلام الوطنية والقومية ، دار الحكمة ، لندن ، د.ت ص339 .

17- عبدالرسول شهيد عجمي ومؤيد شاكر الطائي ، عبدالرسول شهيد عجمي ومؤيد شاكر الطائي ، موقف نواب لواء المنتفك من القضايا الاقتصادية في العراق 1946 – 1958 ، بحث غير منشور ، مركز دراسات ووثائق ذي قار ، جامعة ذي قار ، د . ت ، ص11 .

18- م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951 ، الجلسة (10) ، 14 شباط 1952 ،

19- مواد قانون رقم (4) لسنة 1952 :

- المادة الاولى : تصدق بهذا القانون الاتفاقية المعقودة في 3 شباط لسنة 1952 بين الحكومة العراقية وشركات النفط العراقية المحدودة ونفط الموصل المحدودة ونفط البصرة المحدودة
- المادة الثانية : تنفيذ القانون بعد نشره بالجريدة الرسمية
- على وزير الاقتصاد عبدالمجيد محمود تنفيذ القانون . للمزيد ينظر : مجله غرفة تجارة بغداد ، ج1و2،كانون الثاني وشباط 1952،ص102 .

20- اتفاقية عام 1952 : تضمنت هذه الاتفاقية ان تدفع شركة النفط حصة عينية من النفط الخام للعراق ، وتدفع من الارباح الصافية قبل استقطاع الضرائب ، بحيث نصيب العراق (50%) من ارباح الشركات .للمزيد ينظر : عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج8 ، المصدر السابق ، ص273 – 274

21- نواب لواء المنتفك ثامر السعدون وصكبان العلي ومحمد جواد الخطيب وعبدالغني حمادي وموحان الخير الله وخالفها عبدالكريم الازري اما المتغيبين فكانوا رفيق السيد عيسى وعبدالمجيد عباس وشلاكة المزعل ومحمد جواد حيدر عن التصويت . للمزيد ينظر : م.م.ن، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951 ، الجلسة (10)، 14 شباط 1952 ، ص131- 133 .

22- أحمد حافظ : هو احمد عدنان بن محمد صديق بن عبدالله الحافظ ، ولد في الموصل 1909 واكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها ، وهو احد مؤسسين جمعية المهندسين العراقيين ، شغل العديد من الوظائف الحكومية ، وانتخب نائباً عن لواء العمارة في مجلس النواب عام 1952 وشغل منصب وزير المواصلات للمدة (1965 – 1966) في وزارتي عبدالرحمن البزاز الاولى والثانية . للمزيد ينظر : باقر امين الورد اعلام العراق الحديث ، قاموس تراجم 1869 – 1969 ، ج1 وزارة الثقافة والفنون ، بغداد ،1978 ، ص91-92

23- م.م.ن الدورة الانتخابية الثالثة عشرة الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952 – 1953 ، الجلسة (2) كانون الاول 1953 ،ص10

24- عبدالحميد الهلالي : ولد في البصرة ودرس الابتدائية في مدارسها ثم اكمل دراسته في المدرسة الصناعية ثم ارسلته الحكومة لأكمال الدراسات العليا في المانيا، وفي بداية الحرب العالمية الثانية انتقل الى سويسرا وعاد الى العراق ، بعد أن تخصص في هندسة الميكانيك و عين وزيرا للاقتصاد عام 1956 . للمزيد ينظر : حميد المطبعي ، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين ، ج2، بغداد 1969 ،ص123.

25- م.م.ن: الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953 ،الجلسة (2) ، 6كانون الاول 1953 ،ص10-11.

26- محمد مشحن الحردان : هو الشيخ محمد بيك بن مشحن الحردان العبد الحميد العيثه الذيابي كان شيخ مشايخ الدليم ، كما كان محامياً وسياسياً عراقياً، قومي الاتجاه شغل مناصب نيابيه ووزارية خلال العهد الملكي في العراق ، حل محل والده فوقع عليه الاختيار نائباً عن لواء دليم بعد استقالة والده في 21 حزيران 1934 ثم انتخب نائبا عن لواء الدليم في الدورات (14و15و16) ، عمل وزيراً للاقتصاد في وزارة عبدالوهاب مرجان من 24 كانون الاول عام 1957 الى 8 اذار عام 1958 ، ووزيراً للزراعة في وزارة نوري السعيد من 13 أذار في عام 1958 واغلى 13 ماس من العام نفسه ، توفي في لندن عام 1996. للمزيد ينظر : محمد رشيد عباس ، التكوين

الفكري والاجتماعي لنواب لواء الدليم في العهد الملكي ، مجلة جامعة دجلة ، مج 2 ، العدد (1) 2019 ، ص44.

27- م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953 و (32) ، الجلسة 23 مايس 1953 ، ص636.

28- تمت مصادقة مجلس النواب على المرسوم رقم (5) لسنة 1953 المتضمن ضمان قرض لمديرية الموانئ ومشروع حفر سد الفاو بتاريخ 9اب 1953 . للمزيد ينظر : م.م.ن ، الدورة الانتخابيه الرابعة عشرة . الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953 ،الجلسة (15)، 26 كانون الثاني 1954 ، ص379

29- توفيق السمعاني : توفيق بهنام يونان السمعاني ، ولد في ناحية بعشيقة في الموصل سنة 1904 وتلقى تعليمة في المدارس الدينية ثم ذهب الى بغداد عام 1922 ودرس في احدى المدارس الأهلية ودخل كلية الحقوق وبقي فيها لمدة سنتين ثم تركها واتجه نحو الصحافة والعمل السياسي ، رشح نفسه نائبا للموصل وانتخب اكثر من مرة في البرلمان العراقي للدورات (13و14و15و16) ثم انتخب نقيب الصحفيين العراقيين لدورتين متتاليتين (1961و1963) توفي عام 1982 . للمزيد ينظر : حسين حاتم الكرخي ، مجالس الأدب في بغداد ، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع ، بيروت ، 2003، ص403.

30- م.م.ن ، الدورة الانتخابية الرابعة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1053،الجلسة (15)،26 كانون الثاني 1954، ص379.

31- م.م.ن ، الدورة الانتخابية الرابعة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953، الجلسة (15)، 26كانون الثاني 1954 ، ص380.

32- محمد جواد الخطيب : هو محمد بن جواد بن علي بن مال الله من اسرة استوطنت كربلاء ولد فيها عام 1910 وينتمي الى عشيرة ال جشعم ، تخرج في كلية الحقوق بغداد 1937 ومارس المحاماة وكان سكرتيرا لحزب الاحرار وجريدة البلاد وكتب في الموضوعات السياسية وانتخب نائباً عن سوق الشيوخ في تشرين الثاني 1952 حتى كانون الثاني 1953 ،ز وانتخب في ايلول 1954 وفي نيسان 1958 وعين وزيرا في وزارة عبدالوهاب مرجان . للمزيد ينظر : مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج2 المصدر السابق ، ص198 .

33- م.م.ن، الدورة الانتخابية الرابعة عشرة الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953 ، الجلسة (18) ، 7 شباط 1954 ص434 .

34- مواد لائحة قانون ذيل قانون مصلحة مصافي النفطية الحكومية :

المادة الاولى : تتضمن اقتراض خمسة ملايين من البنك المركزي او مجلس الاعمار

المادة الثانية : تتضمن الفائدة من المبلغ المقترض في المادة الاولى

أ- يجوز ان يتم اقتراض كل المبلغ بضمان وزير المالية

ب- اذا تم الاقتراض وفق المادة الاولى يعفي رأس مال هذا القرض وفائدة من جميع الضرائب

المادة الثالثة : للوزير بعد استشارة المجلس اصدار تعليمات بشان الامور التي لها علاقة بالصرف لضمان حسن سير العمل .

المادة الرابعة : يمنح المجلس ملاكا سنويا لموظفي المصلحة . للمزيد ينظر : م.م.ن الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1956، الجلسة (3) 17 كانون الثاني 1957 ، ص28-31 مجلة التجارة السنة (20) ، ج1و2 ، كانون الثاني وشباط 1957 ، ص73

35- م.م.ن الدورة الانتخابية الخامسة عشرة الاجتماع الاعتيادي لسنة 1956 ، الجلسة (3) ،17 كانون الثاني 1957 ، ص28 – 31

36- علي كمال : ولد في السليمانية سنة 1900 ، التحق بالكلية الحربية في استنبول وتخرج منها 1916 ، أصبح معاونا لشرطة أربيل 1922 ومديرا لشرطة بغداد سنة 1932 واختير عضوا في مجلس النواب للدورات السادسة ومن الثانية عشرة الى أخر دورة وهي السادسة عشرة ، توفي عام 1998 في لندن ودفن في السليمانية . للمزيد ينظر : أحمد محمد امين قادر موقف مجلس النواب العراقي من القضية الكردية في العراق 1925 – 1945 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية ، جامعة الموصل ، 2006 ص58

37- م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1956، الجلسة (16) ،17 نيسان 1957 ، ص309 – 310 .

38- المصدر نفسه ، ص310

39- توفيق المختار : ولد في بغداد عام 1899 ، وانتمى للسلك العسكرية عام 1920 وكان احد خطباء ثورة العشرين وتولى العديد من المناصب الادارية والحكومية منه قائم مقام عفك 1941 وعانة 1942 والشطرة 1944 وخانقين 1947 واستمر فيها حتى عام 1950 وانتخب نائباً عن بغداد 1950 واستمر فيها حتى عام 1958 ، توفي في 7 نيسان 1969. للمزيد ينظر : مير بصري اعلام السياسة في العراق الحديث، ج2 ، ص461 .

40- م.م.ن، الدورة الانتخابية السادسة عشرة الاجتماع الاعتيادي لسنة 1956 ، الجلسة (4) ، 2 كانون الثاني 1958، ص36

41- المصدر نفسه .

42- حسن عبدالرحمن : ولد عام 1910 وتخرج في كلية الحقوق عام 1953 ودرس المحاماة وعمل في السلك القضائي ثم اصبح وزيراً للشؤون الاجتماعية 1953، توفي منتصف السبعينات .للمزيد ينظر : حميد المطبعي ، موسوعة أعلام العراقي في القرن العشرين ، ج3، المصدر السابق ،ص54.

43- م.م.ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1957، لجلسة (1)، 22كانون الثاني 1958 ، ص146.

44- احمد النقيب: انتخب نائباً عن البصرة في ايار 1949 ، وجدد انتخابه في المجالس المتعاقبة في كانون الثاني 1953 وتموز 1954 وايلول 1954 وايار 1958 الى ثورة 14 تمز 1958 . للمزيد ينظر: مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج3 ، ص455.

45- م.م.ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1957، الجلسة (19)، 2 شباط 1958 ، ص333 -334.

46- الامير فيصل : ولد عام 1833 في مدينة الطائف ، كان الابن الثالث لشريف مكة الشريف حسين ، تولى قيادة الجيش الشمالي اثناء الثورة العربية الكبرى 1916، سافر الى باريس لتمثيل والده في موتمر الصلح ، نودي به

. 1920 ملكاً على سوريا، واصبح ملكا على العراق عام 1921 ، ونميز بسياسته المتوازنة بين المطالب الوطنية ومطالب السلطات البريطانية، توفي في العاصمة السويسرسة عام 1933 . للمزيد ينظر : عبدالمجيد كامل التكريتي ، الملك فيصل الاول ودوره في تأتسيس الدولة العراقية الحديثة 1921-1933 ، دار الشؤن الثقافية ، بغداد ، 1991، ص12-47.

47- فاروق صالح العمر ، المعاهدات العراقية – البريطانية واثرها في السياسة الداخلية 1922-1948، منشورات وزارة الاعلام ، بغداد 1977 ، ص7

48- احمد العامر : ولد في البصرة عام 1913 ودرس في كلية الحقوق في بغداد وقد عين في مديرية ناحية في نيسان 1937 ثم رفع الى قائم مقام القضاء عفك عام 1943 ثم قائم مقام الهاشمية 1944 والهندية 1955 ثم انتخب نائباً للواء البصرة 1948 وجدد انتخابه في الدورة النيابية مرة اخرى عام 1949 الى عام 1958 ثم اختير اول رئيس لمجلس النواب عام 1950 . للمزيد ينظر : مير بصري اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج2 ،ص451 ، صبري فالح الحمدي ، المملكة العربية السعودية في مناقشات مجلس النواب العراقي 1945 – 1958 ، مجلة ديالى للبحوث الانسانية ، العدد (44) ، 2010 ، ص11

49- م.م.ن الدورة الانتخابية الخامسة عشرة الاجتماع الاعتيادي لسنة 1957 ، الجلسة (19) ، 5 شباط 1958 ، ص335

50- مجلة التجارة ، ج1 ، اذار 1958 ، ص72

51- التقرير السنوي للمصرف الوطني العراقي ، 1 كانون الثاني -31 كانون الاول 1951 ، ص29 ، وزارة التخطيط دائرة الاحصاء المركزية ، قسم التجارة الخارجية ، ملخص المجاميع الاحصائية للتجارة الخارجية من سنة 1927 الى سنة 1960 ، ص3

قائمة المصادر

اولاً: الوثائق غير المنشورة

1. التقرير السنوي للمصرف الوطني العراقي ، كانون الثاني -31كانون الاول 1951.
2. وزارة التخطيط ، دائرة الاحصاء المركزية ، قسم التجارة الخارجية، ملخص المجامع الاحصائية للتجارة الخارجية من سنة 1927 الى سنة 1960.

ثانياً: الوثائق المنشورة

1. م.م.ن ،الدورة الانتخابية الثانية عشرة و الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951 ، الجلسة (8)، 10 شباط 1952.
2. م.م.ن ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951، الجلسة (10)، 10 شباط 1952.
3. م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953،الجلسة (2)،6كانون الاول 1953.
4. م.م.ن، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953، الجلسة (32)، 23 مايس 1954.
5. م.م.ن ، الدورة الانتخابية الرابعة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953، اللجلسة (15)، 26 كانون الثاني 1954.
6. م.م.ن ،الدورة الانتخابية الرابعة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953،الجلسة (18)،7 شباط 1954.

7. م.م.ن،الدورة الانتخابية الخامسة عشر ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1956، الجلسة (3)، 17 كانون الثاني 1957.
8. م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1956 ، الجلسة (16)، 17 نسيان 1957.
9. م.م.ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الجتماع الاعتيادي لسنة 1957، الجلسة (1)، 22كانون الثاني 1958.
10. م.م.ن ، الدورة الانتخابية السادسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1956، الجلسة (2)، 2 كانون الثاني 1958.
11. م.م.ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1957، الجلسة (19)، 2شباط 1958.

ثالثاً : الرسائل والاطاريح

1- أحمد محمد امين قادر ، موقف مجلس النواب العراقي من القضية الكردية في العراق 1925 – 1945 ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية ، جامعة الموصل 2006
2- شريف خشن الشويلي ، عبدالكريم الازري حياته ودورة الاداري والسياسي في العراق حتى 1946 رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاداب ، جامعة بغداد 2011
3- فاطمة فالح جاسم ، دور نواب لواء المنتفق في مجلس النواب العراقي 1925 – 1945 دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الاداب ، جامعة ذي قار ، 2009

رابعاً : الكتب العربية والمعربة

1- جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق 1941 – 1953 ، مطبعة النعمان ، النجف 1976
2- حسين حاتم الكرخي ، مجالس الادب في بغداد المؤسسة العربية للنشر والتوزيع ، بيروت 2003
3- حكمت سامي سليمان ، النفط في العراق – دراسة اقتصادية سياسية ، دار الحرية بغداد 1979
4- رحيم كاظم محمد الهاشمي ، محمد فاضل الجمالي دوره السياسي ونهجه التربوي حتى عام 1958 ، مراجعه كمال مظهر احمد ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر لبنان ، 2012
5- سعاد رؤوف شير محمد ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية 1932- 1945 ، مكتبة اليقظة العربية بغداد ،1988
6- عبدالرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1932 ، شركة التايمس ، بغداد 1987
7- عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج8، دار الحياة ، لبنان ، 1974
8- عبداللطيف الشواف عبدالكريم قاسم وعراقيون اخرون ذكريات وانطباعات ، دار الوراق للنشر ، بيروت 2004
9- عبدالمجيد كامل التكريتي ، الملك فيصل الاول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921- 1933 – دار الشؤون الثقافية ، بغداد، 1991

10- فاروق صالح العمر ، المعاهدات العراقية – البريطانية واثرها في السياسة الداخلية 1922-1948، منشورات وزارة الاعلام ، بغداد ، 1977

11- مكي عزيز ، نوري السعيد ، مطبعة الاسواق ، بغداد ، 1957

12- مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، ج2 دار الحكمة ، لندن ، 2005

13- مير بصري ، اعلام الوطنية والقومية ، دار الحكمة ، لندن ، د.ت

خامساً : الموسوعات :

1- باقر امين الورد ، اعلام العراق الحديث ، قاموس تراجم 1869 – 1969 ، ج1 ، وزارة الثقافة والفنون ، بغداد ، 1978 .

2- حميد المطبعي ، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين ، ج1 ، بغداد 1969

سادساً : البحوث والدراسات

1- جعفر عباس حميدي ، الدعوة الى تأميم النفط واتفاقية عام 1952 ، مجله الموقف ، العدد (3) بغداد 1974

2- صبري فالح الحمدي ، المملكة العربية السعودية في مناقشات مجلس النواب العراقي 1945- 1958 و مجلة ديالى ، العدد (44) ، 2010

3- عبد الرسول شهيد عجمي ومؤيد شاكر الطائي ، موقف نواب لواء المنتفك من القضايا الاقتصادية في العراق 1946- 1958 بحث غير منشور مركز دراسات ووثائق ذي قار ، جامعة ذي قار ، د.ت

4- محمد رشيد عباس ، التكوين الفكري والاجتماعي لنواب لواء الدليم في العهد الملكي ، مجله جامعة دجلة مج2 ، العدد (1) ، 2019

سابعاً : المجلات

1- مجلة التجارة ، السنة (20) ، ج1 و2 ،كانون الثاني وشباط 1957 .

2- مجلة التجارة ، ج1، اذار 1958.

3- مجلة غرفه تجارة بغداد ، ج1و2، كانون الثاني وشباط 1952 .

ثامناً : الجرائد

1- جريدة لواء الاستقلال ، (بغداد) العدد (75) ، 23 كانون الاول 1946

Oil Trade in Iraqi Parliament Discussions (1952-1958)

Assist Lect. Mohammed Shukr Hamoudi

General Directorate of Education Baghdad Karkh/3

Ministry of Education

mshhk86@gmail.com

Keywords: Trade, Oil, Iraqi Parliament

Summary:

The research dealt with an important and vital issue in the life of the Iraqi people , past and present , which is the issue of oil trade , the position of the Iraqi Parliament regarding granting concessions to foreign oil companies and the circumstances in which they were granted ,and the call to amend concessions for the purpose of increasing the interest accruing to Iraq from its oil , especially after the changes that occurred In the world , the expansion of the oil market and the rise in its prices , which prompted the oil – producing countries to modify the concessions granted by new agreements called equitable profits ,and this is a qualitative leap in the interest of the oil peoples . Therefore , the continuous demands by the Iraqi peoples representatives elected in the House of Representatives to amend these concessions, like other producing countries , for the purpose of exploiting the large sums that will accrue to the government in contributing to raising the standard of living of the Iraqi individual and increasing the national income , so the amendment of the oil concessions and the demand for this had a large space in the Discussions of the Iraqi Parliament and on various occasions , as a means of putting pressure on the government to speed up its negotiations with the oil companies to amend the concessions and approve a new agreement that will benefit the people and provide the material capabilities of the state to contribute to the process of construction and reconstruction,especially because of the urgent need for the necessary infrastructure and services to raise the standard of living of the Iraqi people .